ظاهرة الإتجار بالبشر
في ظل انتشار الصراعات وغياب القانون

دراسة حالات: ليبيا والصومال وجيبوتي

إعداد الباحثة: أسماء حجازي

مراجعة وتحرير: بسنت عصام الدين

وحدة الشئون الأفريقية والتنمية المستدامة بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

www.maatpeace.org

تمهيد:

لا يزال العالم يظن أن عصر العبودية والاسترقاق قد انتهى وعفى عنه الزمان، حتى وفى قارتنا الأفريقية يعتقد البعض أن عصر الاستعباد والرق قد زال بتحرر غالبية الدول الأفريقية من الاستعمار الأجنبي، ناهيك عن حقيقة أن الاستعمار الفكري والتعبية للغرب لا تزال قائمة، إلا أن القارة الأفريقية وربما العالم أجمع ما يزال يواجه واحد من أخطر أشكال الرق والعبودية والاستعمار بكافة صوره وأشكاله وهو الاتجار بالبشر. هذا المصطلح الواسع الذي يحمل في طياته معاني قاسية من كافة ضروب المعاملة الإنسانية والمهينة؛ بداية من كافة الأنشطة الإجرامية والاستغلال الجنسي مروراً بتهريب المهاجرين وتعريض حياتهم للخطر وصولاً إلى استئصال الأعضاء وأعمال السخرة والقمع وغيرها.

ومن المؤسف أن تكون القارة الأفريقية هي الساحة الأكبر والأوسع التي تضم أخطر أشكال الإتجار بالبشر، يرجع ذلك بسبب ألوان العنف في القارة الأفريقية، بين الخلافات العشرية والقبلية من جانب وانتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة من جانب أخر، وما يصاحب ذلك من انتهاكات جمة لحقوق المدنيين في المقام الأول، وانتشار ظواهر منافية لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وعلى رأسها الإتجار بالبشر.

في ظل استمرار وتصعيد النزاع المستمر في القارة الأفريقية تشهد اغلب دول أفريقيا انتشارا واسعا لعمليات الاتجار بالبشر ويرجع هذا إلي النزاع المستمر في اغلب الدول مما يدفع مجتمعات بأكملها على أن يصبحوا لاجئين، وبالتالي يصبحون من السهل انتقاء المستغلين داخل مخيمات اللاجئين تلك. أما عن المتاجرون بالبشر الذين يفترسون المجتمعات خلال أوقات النزاعات المسلحة هم عمومًا إما من الجماعات المسلحة نفسها، أو هم عصابات إجرامية أو أفراد يقدم الكثير منهم المساعدة للهروب إلى بلد آخر، لكنهم بعد ذلك يجبرون اللاجئين على العمل القسري في طريقهم أو عندما يصلون إلى وجهتهم.

وبغض النظر عما إذا كان هناك نزاع مسلح متورط أم لا، فإن أكثر من نصف ضحايا الاتجار بالبشر في أفريقيا هم من الأطفال مع تساوي الفتيان والفتيات تقريبًا، ووفقا للإحصائيات الأخيرة عن الاتجار بالبشر في أفريقيا فإن الاتجار بالأطفال أكثر شيوعًا في دول أفريقيا كما أن منطقة شرق أفريقيا تحديداً تضم نسبة أكبر بكثير من البالغين الذين تم الاتجار بهم، في حين أن أفريقيا الجنوبية تضم عددًا أكبر من النساء. وفى إطار ما تقدم تعرض مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان الدراسة التالية والتي جاءت بعنوان " **ظاهرة الإتجار بالبشر.. في ظل انتشار الصراعات وغياب القانون"** بالتركيز على ثلاث دول أفريقية وهم **ليبيا والصومال وجيبوتي باعتبارهم أكثر المعابر حيوية للخروج من القارة الأفريقية.**

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة الإتجار بالبشر

أولا: مفهوم الإتجار بالبشر

"الاتجار بالأشخاص" و "الاتجار بالبشر" و "العبودية الحديثة" هي مصطلحات شاملة غالبًا ما تستخدم بشكل متبادل للإشارة إلى جريمة يستغل فيها المتاجرين بالبشر ويحققون أرباحًا على حساب البالغين أو الأطفال من خلال إجبارهم على أداء عمل أو الانخراط في الجنس التجاري. عندما يتم استخدام شخص يقل عمره عن 18 عامًا لأداء عمل جنسي تجاري، فإنه يعد جريمة بغض النظر عما إذا كان هناك أي قوة أو احتيال أو إكراه.[1]

ثانيا: صور وأشكال الإتجار بالبشر

أ. **الاستغلال الجنسي** :استخدام شخص ذكراً كان أو أنثى لإرضاء شهوات الغير بأي صورة كانت أو إتيان أي من أفعال الاغتصاب وهتك العرض، أو أي جريمة أخرى من جرائم العرض، أو إتيان أي فعل أو عمل فاضح أو مخل بالحياء عليه، أو استغلاله في إنتاج رسومات أو صور أو أفلام أو غير ذلك من المواد الإباحية، أو من أجل تأدية أعمال أو أداء عروض أو غير ذلك من الممارسات الإباحية.

ب. **السخرة** :التكليف بعمل بلا أجر قهراً، ويتضمن ذلك حرمان الشخص من حقوقه الأساسية كالأجر، وظروف العمل المناسبة، والحد الأقصى من ساعات العمل، مقابل ما يؤديه من عمل[2].

ت. **الخدمة قسراً** :أي عمل أو خدمة انتزعت من أي شخص رغماً عنه من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو أي من وسائل الإكراه الأخرى، ولم يقدم الشخص المعني نفسه بشأنها طواعية، سواء تم ذلك بأجر أم بغير أجر.

ث. **الاسترقاق** :إدخال شخص في الرق بممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها، عليه ما بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والأطفال.

ج. **الممارسات الشبيهة بالرق** :مثل العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال للاستخدام في صراعات مسلحة، والزواج القسري أو أي من الأعراف والممارسات التي تبيح وضع شخص تحت تصرف شخص آخر[3].

ح. **الاستعباد** :حالة أو وضع أي شخص يخضع لشروط العمل أو يلتزم بالعمل أو بأداء خدمات، أو كلتا هاتين الحالتين، بحيث لا يستطيع الخلاصَ منهما أو تغييرهما.

---

[1]- Home Land Security, What Is Human Trafficking?, at: https://cutt.us/NBGkV

[2]- Idem.

[3]- United Nations Human Rights, Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, at: https://cutt.us/heqsF

خ. **استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية** :استئصال الأعضاء أو الأنسجة من جسم شخص حي أو جثة متوفي، بطريق غير مشروع، بغض النظر عن الغرض من استغلالها، سواء كان ذلك بهدف بيعها أو زرعها في جسم شخص آخر، ولا يتضمن ذلك الإجراءات الطبية المشروعة التي تم الحصول على الموافقة اللازمة لإجرائها.

د. **تجنيد الأطفال:** وهي مظهر آخر من مظاهر الاتجار بالبشر يحدث عندما تقوم جماعة مسلحة حكومية (بما في ذلك الشرطة أو قوات الأمن الأخرى) أو منظمة شبه عسكرية أو جماعة متمردة أو جماعة مسلحة أخرى غير تابعة للدولة بتجنيد الأطفال أو استخدامهم بشكل غير قانوني - من خلال القوة أو الاحتيال أو الإكراه - كمقاتلين أو في الأدوار الداعمة. تشمل أدوار الدعم هذه الأطفال الذين يعملون كطهاة أو حمالين أو حراس أو رسل أو مسعفين أو خدم أو جواسيس. يستخدم الأطفال أيضًا كعبيد جنس، وتحدث العبودية الجنسية، كما هو مشار إليه هنا، عندما تجبر الجماعات المسلحة الأطفال أو ترغمهم على "الزواج" أو اغتصابهم من قبل القادة أو المقاتلين. غالبًا ما يتعرض الأطفال الذكور والإناث للإيذاء الجنسي أو الاستغلال من قبل أفراد الجماعات المسلحة ويعانون من نفس الأنواع من العواقب الجسدية والنفسية المدمرة المرتبطة بالاتجار بالجنس.[4]

المطلب الثاني

الإطار القانوني والتنظيمي لضحايا الإتجار الشخصي

أولا: الإطار القانوني على المستوي الدولي

يعد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هو الإطار القانوني الأشمل لضحايا الإتجار بالبشر، والذي تم اعتماده وعرضه للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر2000، والذي ينص علي:[5]

أ. **البند الأول** من المادة رقم **6** ينص على أن تحرص كل دولة طرف، في الحالات التي تقتضي ذلك وبقدر ما يتيحه قانونها الداخلي، على صون الحرمة الشخصية لضحايا الاتجار بالأشخاص وهويتهم، بوسائل منها جعل الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك الاتجار سرية.

ب. **في المادة رقم 9** يجب أن تضع الدول الأطراف سياسات وبرامج وتدابير أخرى شاملة من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، من معاودة إيذائهم، وتسعى الدول الأطراف إلى القيام بتدابير، كالبحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتشمل السياسات والبرامج والتدابير الأخرى التي توضع وفقا لهذه المادة حسب الاقتضاء التعاون مع المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات ذات الصلة وسائر عناصر المجتمع المدني.

---

[4]- Idem

[5]- United Nations Human Rights, Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, at: https://cutt.us/heqsF

ثانيا: الإطار القانوني على المستوي الوطني داخل الدول محل الدراسة: ليبيا، جيبوتي، الصومال

أ. ليبيا

في الواقع لا توجد أحكام قانونية في ليبيا تنظم الأشكال الإدارية لاحتجاز المهاجرين، فبالرغم من وجود القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها يعتبر مكملا للقانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة في حالة عدم وجود تعارض بينهما.

وبالرغم مما أورده المشرع الليبي من نصوص عدة لتجريم الهجرة غير النظامية والأفعال المتصلة وهي جريمة الدخول إلى الأراضي الليبية بدون تأشيرة، وجريمة إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو الانتماء إلى عصابة أو منظمة تهريب أو تشغيل/ تسخير المهاجرين اتو عدم الإبلاغ عن وجود مهاجرين غير شرعيين، وكذا العقوبات المقررة في حالات ارتكاب هذه الجرائم، التي كانت ما بين الحبس مع الشغل والغرامة، لمدد أو مبالغ مختلفة حسب الفعل أو الجريمة، إلا انه تغافل عن وجود أحكام قانونية تنظم الأشكال الإدارية لاحتجاز المهاجرين، لذا تشير المنظمات الدولية إلى وجود حاجة ماسة في ليبيا لوضع إطار قانوني سليم لسياسات الهجرة الخاصة بها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبالرغم من الضمانات القانونية للمهاجر غير الشرعي حيث ينص القانون على معاملة المُهاجرين معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم وحقوقهم وعدم الاعتداء على أموالهم وذلك عند القبض عليهم، إلا إنه يوجد العديد من الانتهاكات لحقوق المُهاجرين بمراكز الاعتقال في ليبيا وغيرها من مظاهر الإتجار بالبشر، والتي سيتم رصدها في الجزء المطلب الثالث من الدراسة.

ب. جيبوتي

عن الجهود الوطنية فقد حددت الحكومة عددا متزايدا من الضحايا وأحالتهم إلى خدمات الحماية، وقدمت السلطات الدعم العيني لأول مأوى ليلي تديره منظمة غير حكومية في جيبوتي وسمحت لمنظمة غير حكومية محلية أخرى بإيواء أطفال الشوارع المعرضين للخطر والمهاجرين الصغار وضحايا الاتجار المحتملين[6]، وبالرغم من ذلك لا تفي حكومة جيبوتي بالمعايير اللازمة للقضاء على الاتجار.

بالإضافة إلى ذلك وقع المسؤولون اتفاقيات تعاون مع المنظمات غير الحكومية لتكثيف الدعم للمهاجرين وأطفال الشوارع المعرضين للخطر، ومع ذلك لم تفِ الحكومة بالمعايير الدنيا في العديد من المجالات الرئيسية، ولم تقم الحكومة بإدانة أي من مرتكبي الاتجار بالبشر منذ عام 2017.

[6]- United Nations Office of Drugs and Crime, Enhancing Criminal Justice Responses to Trafficking in Persons in Djibouti, at: https://2u.pw/Mz1PY

كما استمر الفهم المحدود لمؤشرات الاتجار بين المسؤولين في الخطوط الأمامية في إعاقة جهود إنفاذ القانون، وبدلا من ذلك أُدين معظم المتجرين المشتبه بهم بجرائم تهريب للسنة الخامسة على التوالي ولم تقم الحكومة بتفعيل خطة عملها الوطنية بشكل كامل لمكافحة الاتجار بالبشر.[7]

وفي عام 2020 أنشأت الشرطة الوطنية في جيبوتي وحدة تركز على القاصرين المستضعفين، والتي لديها تفويض للتحقيق في واعتقال المتاجرين بالبشر وإحالة الأطفال إلى ملجأ محلي تديره المنظمات غير الحكومية، كما عينت الحكومة وزارة الداخلية (MOI) باعتبارها الكيان المسؤول رسميا عن قضايا الهجرة لتشمل الاتجار بالبشر، ووفقا لأصحاب المصلحة في المجتمع المدني استمرت إعادة الهيكلة هذه في السماح للشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية بالتنسيق والتركيز بشكل أكثر فعالية على مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر في البلاد.[8]

ث. الصومال

في نوفمبر 2017 قامت ولاية بونتلاند الواقعة في شمال شرق الصومال بوضع إطار تشريعي صالح للإتجار بالبشر وتم بموجبه إنشاء إجراءات جنائية وقوانين عقوبات وقوانين جديدة تحظر الاتجار على وجه التحديد، وكانت فرقة العمل المعنية بالاتجار والتهريب هي الهيئة الحكومية لتنسيق مكافحة الاتجار بالبشر ومع ذلك تتخذ الحكومة خطوات بطيئة للحد من الاتجار بالبشر في الصومال.[9]

بالرغم من أن قانون العقوبات في الصومال قبل عام 1991 المطبق على المستويين الفيدرالي والإقليمي يجرم الاتجار بالعمال وبعض أشكال الاتجار بالجنس، وتجرم المادة 455 الاسترقاق وتنص على عقوبات بالسجن من خمس إلى عشرين سنة، كما أن المادة 464 تجرم السخرة وتنص على عقوبات بالسجن من ستة أشهر إلى خمس سنوات، وتجرم المادة 457 نقل شخص أو التصرف فيه أو الاستيلاء عليه أو احتجازه، وتنص على عقوبات تتراوح بين ثلاث سنوات و12 سنة، كل هذه العقوبات كانت صارمة بما فيه الكفاية، ولكنها لم تطبق حتى الآن[10].

إلا أن سلطات الحكومة الاتحادية الصومالية تواصل الحد الأدنى من الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر، ولكن لا يزال موظفو إنفاذ القانون والنيابة العامة والمكاتب القضائية في الصومال تعاني من نقص في الموظفين وقلة التدريب وتفتقر إلى القدرة على التنفيذ الفعال لقوانين مكافحة الاتجار بالبشر، ومازالت تفتقر إلى إطار قانوني شامل للإتجار بالبشر.

وفي ديسمبر 2020 أنشأت الحكومة الاتحادية الصومالية بدعم من منظمة دولية مركز موارد المهاجرين في مقديشو لم تكن مراكز موارد المهاجرين مخصصة فقط لضحايا الاتجار وقدمت خدمات على نطاق واسع للسكان المهاجرين العابرين الضعفاء.[11]

---

[7]- US Department of State, OP.Cit.
[8]- **Idem.**
[9]- The Borgen Project, Latest News EXAMINING HUMAN TRAFFICKING IN SOMALIA, at: https://2u.pw/5C90J
[10]- United Nations of Drugs and Crime, Somalia Criminal Investigation Department Receives Equipment to Counter Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants, at: https://2u.pw/ccXza
[11]- US Department of State, 2021 Trafficking in Persons Report: Somalia, 2021, at: https://2u.pw/8YIqq

المطلب الثالث

انتهاكات إنسانية وتصاعد ظاهرة الإتجار بالبشر

أولا: دولة ليبيا.. الإتجار بالبشر كارثه إنسانية لا تنتهي تأثيراتها

أ. أسباب انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا

أدى الافتقار إلى القدرات المؤسسية فضلا عن الافتقار إلى إنفاذ القانون والجمارك والعسكريين الليبيين لا سيما على طول حدودها، إلى إعاقة جهود السلطات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وبالرغم من أن القانون الليبي يجرم بعض أشكال الاتجار بالجنس إلا أنه لا يجرم الاتجار بالعمالة.

وفي حالة ليبيا وهي في أغلب الأحيان دولة معبر فإن موضوع الهجرة غير النظامية ليس بجديد لكنه تفاقم ووصل إلى حد من الاستغلال حتى هز الضمير العالمي. وفي ذات الوقت فإن حالة الفراغ السياسي والأمني الذي تعيشه ليبيا جعلها هي ذاتها فريسة لهذه الظاهرة مما قد يزج بها إلى نتائج غير محمودة العواقب، وانشغال البلاد بالحرب خلال السنوات الماضية تسبب في تحول غالبية مدن الساحل الغربي إلى نقاط هروب لمئات المهاجرين إلى أوروبا، وبتنا ننتشل جثث الضحايا من وقت لآخر، بعدما تلفظها أمواج المتوسط.[12]

يضاف إلى ما سبق ذكره، الأزمة السياسية الليبية والتحديات التي تواجها خارطة الطريق وتدخل القوات الأجنبية البلاد، بجانب غياب القانون مع انتشار حالة من الانفلات الأمني جعل هذا كله ليبيا بيئة خصبة لانتشار الأعمال المنافية لحقوق الإنسان وعلى رأسها الاتجار بالبشر.

ب. ثانيا: أوضاع الإتجار بالبشر في ليبيا

يوجد في ليبيا 700 ألف مهاجر من بينهم 12 ألفا كانوا ينوون العبور إلى أوروبا لكنهم ظلوا عالقين في ليبيا وبحسب الإحصائيات الأخيرة في 4 أغسطس 2020 وصل إلى أوروبا 171 ألف مهاجر ولاجئ من يناير حتى 19 نوفمبر 2020، مقارنة بنحو 300 ألف مهاجر دخلوا القارة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي وأن 75% ممن وصلوا إلى أوروبا دخلوا إيطاليا بينما توزع الباقون على اليونان وقبرص وإسبانيا.[13]

كما أن بعض ميلشيات الإتجار بالبشر في غرب ليبيا امتهنت عمليات التهريب، سواء في النفط المدعوم من الدولة أو المهاجرين عبر المتوسط إلى أقرب شاطئ أوروبي، يذكر أن الرغبة في الفرار إلى أوروبا لم تعد مقصورة على المهاجرين فقط، فقد دخل الليبيون على «خط المغامرة»، هرباً من الأوضاع الاقتصادية في البلاد، من خلال عمليات متكررة وفي أزمنة متقاربة مما يعرضهم لخطر الإتجار بالبشر. وتتم عمليات الإتجار بالبشر في ليبيا أو بالقرب من سواحلها عند وصول المهاجرين الى المناطق الساحلية يتم تجميعهم بالمئات في **"كمبوهات"**، وهي عبارة عن

---

[12]– موقع فرانس 24، تقرير أممي: الاتجار بالبشر في ليبيا آخذ بالازدياد وتواطؤ محتمل لقوات الأمن، 2018، متاح علي: https://2u.pw/oscvg

[13] – أحمد بوخريص، الإتجار بالبشر في ليبيا .... نخاسة في القرن 21، المركز العربي الديمقراطي، 2017، متاح علي: https://2u.pw/ea8PZ

غرف مسقوفة بالخشب والمعدن طيلة فترات طويلة. كما يذهب العديد منهم ضحايا القتال بين العصابات المسلحة المسيطرة على شبكات التهريب.[14]

1. صفقات مشبوهة

في مدينة زوارة وبعض مدن الساحل الغربي في ليبيا أصبحت تُعقد صفقات مُحرمة بين سماسرة الهجرة والمهاجرين غير الشرعيين والعمالة الوافدة للهروب إلى أوروبا مقابل مبالغ تصل إلى 40 ألف دينار ليبي. وحتى فترة قريبة عبر أكثر من 100 ألف شخص البحر للوصول الى أوروبا من ليبيا ويقدر عدد الذين لقوا حتفهم في عمليات العبور هذه بأكثر من 2300 ويأتي معظم هؤلاء خاصة الأفارقة منهم، بعد تجميعهم في أماكن مخصصة ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم في قوارب في رحلة بحرية محفوفة بالمخاطر وتحول تهريب البشر إلى تجارة رائجة ومصدر ثراء فاحش للعديد من القائمين عليها في ليبيا من جهة، وقلق دائم للدول الأوروبية من جهة أخرى.

وفي 25 يناير 2021 قامت عصابات إجرامية في الاتجار بالبشر بخطف 38 مصريًا في غرب ليبيا وتحتجزهم بالقرب من العاصمة طرابلس مقابل فدية لإطلاق سراح الرعايا المختطفين قدرها 15 ألف دينار ليبي عن كل من المخطوفين.[15]

وإذا تم القبض على المهاجرين في ليبيا يطلب المهربون دفع فدية، ومع ذلك فإن المهاجرين يفتقرون إلى الموارد، وبعد ذلك ينتهي بهم الأمر إما بالاحتجاز حتى تتمكن عائلاتهم من دفع الرسوم وقتلهم وتركهم ليموتوا جوعا، بل والأسوأ من ذلك أنهم يباعون في العبودية وحصاد الأعضاء.

2. أوضاع مراكز الاحتجاز في ليبيا

وفي مراكز الاحتجاز الخاصة بالمتجرين بالبشر يجبر الرجال على الركض في الفناء عراة حتى ينهارون من الإرهاق بينما تغتصب النساء، ويذكر أن **م.س** رجل يبلغ من العمر 22 عامًا من ساحل العاج قضى أكثر من أربعة أشهر في ليبيا في محاولة للوصول إلى إيطاليا بالقوارب ولكنة تعرض في طريقة لجماعات الإتجار بالبشر.[16] كما يعاني العديد من المهاجرين الأفارقة في ليبيا أيضا من جريمة قطع عضو أو أكثر من أعضائهم، وغالبا ما يتم بيع الضحايا لأول مرة في العبودية ويحدث حصاد الأعضاء بعد ذلك، وهذه العملية جيدة التنظيم بما في ذلك السماسرة والمتاجرين والأطباء والمستشفيات والشاحنين والمستخدمين النهائيين.[17]

وفيما يتعلق **بتجنيد الأطفال** في ليبيا كأحد صور الإتجار بالبشر فتم استخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات من قبل كل من قوات القذافي والميليشيات المناهضة للقذافي في النزاع، ومع ذلك فإن حالة الأعمال العدائية في ليبيا تجعل من المستحيل تقريبًا الحصول على إحصائيات دقيقة حول الأرقام. [18]

3. العنف الجنسي كشكل من أشكال الاتجار بالبشر

---

[14] – موقع أطباء بلا حدود، الاتجار بمعاناة الناس: الحجز والاستغلال والإساءة في ليبيا، 2020، متاح علي: https://2u.pw/XS91t

[15]- Egypt Today, 38 Egyptians kidnapped, held in Libya's Tripoli, source tells Egypt Today, Jan 2021, at: https://2u.pw/Qjiu5

[16]- grey dynamic, Slavery And Organ Harvesting Of African Migrants In Libya, April 2021, at: https://2u.pw/YLEFG

[17]- Idem.

[18]- Humanium, Children of Libya, 2021, at: https://2u.pw/o3KuX

ارتفعت ظاهرة الاتجار بالبشر إلى الحد الذي وصل إلى الاستغلال الجنسي، حيث ارتفاع معدل انتشار الاعتداء الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي واستغلال المهاجرات إما على طول طرق الهجرة إلى ليبيا أو في مرافق الاحتجاز التي يديرها المتاجرون بالبشر. ويشمل مرتكبو العنف الجنسي ضد المهاجرات مختلف الجماعات المسلحة والمهربين وان المهاجرين من الرجال والفتيان معرضون بشكل متزايد للاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، كما أن العديد من شبكات الدعارة في ليبيا تعرض النساء والفتيات من جنوب الصحراء الكبرى للاتجار بالجنس في بيوت الدعارة ولا سيما في بلدات أوباري وسبها ومرزوق في جنوب ليبيا.[19] بالإضافة إلى أن النساء والفتيات النيجيريات على وجه التحديد يتعرضن لخطر متزايد من الاتجار بالجنس في ليبيا، حيث تقوم العصابات النيجيرية بتجنيد الفتيات النيجيريات من المناطق الريفية في البلاد وتسهيل نقل الفتيات عبر ليبيا للاتجار بالجنس في إيطاليا ودول أوروبية أخرى.[20]

أفاد مهاجرون وطالبو لجوء بتعرضهم للعنف الجنسي على أيدي المتجرين والمهربين والمسلحين، وتعرض بعض المهاجرين للاعتداء الجنسي من قبل ضباط الإصلاحيات في مراكز الاحتجاز التي تديرها إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي في مايو 2021 تعرض حالتين من حالات الاختطاف والاغتصاب بما في ذلك الاغتصاب الجماعي من قبل رجال مسلحين من جماعات الإتجار بالبشر لطالبي اللجوء من السودان وإريتريا وكان أحدهم حاملاً في شهرها الثالث.

وتعرض مئات النساء لحالات اغتصاب أثناء وجودهن إما في معتقل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية أو سجون المتجرين، وفي بداية 2021 ما لا يقل عن 90 لاجئا ومهاجرا في مراكز الاستقبال في بوليا وصقلية الذين قاموا بالرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى جنوب إيطاليا في الأشهر القليلة الماضية والذين تعرضوا للإيذاء من قبل مهربي البشر والمُتجِرين وعصابات الجريمة المنظمة. [21]

وأوضحت امرأة إريترية تبلغ من العمر 22 عاما في إطار تلك الانتهاكات إنها شاهدت نساء أخريات يتعرضن للاعتداء الجنسي بما في ذلك امرأة تعرضت للاغتصاب الجماعي لأن المهرب اتهمها خطأً بالتقاعس عن دفع أتعابه ولم تتمكن عائلتها من دفع المال مرة أخرى. أخذوها بعيدا واغتصبها خمسة ليبيون، ومنهم من يتعرض للاغتصاب أكثر من مرة ومن يعترض على الأمر يتم تهديهم بالسلاح وبالتالي لا يكون أمامهم اختيار أخر.[22]

ثانيا: جمهورية الصومال الفيدرالية ... الإتجار بالبشر في الصومال.. عبودية العصر الحديث

أ. أسباب انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا

في ظل ما تعانيه البلاد من مواجهة الصراع وانتشار جائحة كورونا مما أدي إلى تفاقم تدهور أوضاع الاقتصاد تفاقم الأزمات وزيادة إعاقة عمليات الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي واصلت جماعة الشباب الإرهابية

[19]- Algazeera, Rape, abuse and violence: Female migrants' journey to Libya, Jan 2020, at: https://2u.pw/nE3Dc
[20]- Amnesty International, Refugees and migrants fleeing sexual violence, abuse and exploitation in Libya, July 2016, at: https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2016/07/refugees-and-migrants-fleeing-sexual-violence-abuse-and-exploitation-in-libya/
[21]- The Libya Observer, Militia groups kidnap seven women in Derna, Oct 2019, at: https://2u.pw/rGbhu
[22]- Algazeera, Minors accuse guards at Libya detention centre of sexual assault, Jun 2021, at: https://2u.pw/jAlFH

احتلال العديد من المناطق الريفية والسيطرة عليها وحافظت على حرية الحركة في العديد من المناطق الأخرى، بما في ذلك جنوب وسط الصومال. استغلت المجموعة السكان المحليين من خلال جباية الضرائب غير القانونية وشن هجمات عشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء البلاد، وارتكاب الاتجار بالبشر.

وتشهد الصومال حالة من تزايد حجم الاتجار بالبشر وتحديداً في منطقة أرض الصومال وتقع هذه المنطقة في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، ونتيجة لذلك فإن عدم وجود حكومة في أرض الصومال يجعل الاتجار بالأطفال أسهل بالنسبة للمتاجرين بالبشر، وبالرغم من القوانين التي تصدرها الحكومة الصومالية إلا أن السلطات سجلت حالتي اتجار شملت ستة أفراد في عام 2020، خلال الفترة التي أبلغت فيها الحكومة الأمريكية عن هذه القضية.[23]

ب. ثانيا: أوضاع الإتجار بالبشر في الصومال

وظل تمرد حركة الشباب المستمر يمثل عقبة كبيرة أمام قدرة الحكومة على التصدي للاتجار بالبشر، وواصلت الحكومة التحسينات الوليدة على الأنظمة القضائية المدنية وبرامج التحقيق الجنائي لمعالجة معظم الجرائم، ومع ذلك فقد دمجت أيضًا بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين مما أعاق فعالية جهود مكافحة الاتجار بالبشر، بشكل عام واصلت الحكومة إظهار الحد الأدنى من الجهود في جميع المناطق فيما يتعلق بالمقاضاة والحماية ومنع الاتجار بالبشر.

وعلى غرار السنوات السابقة لم تجمع الحكومة بشكل منهجي إحصاءات عن ضحايا الاتجار بالبشر أو تبلغ عنها، وظل الإبلاغ روائيًا إلى حد كبير ولم يكن لدى الحكومة إجراءات موحدة لتحديد أو إحالة ضحايا الاتجار إلى خدمات الحماية على أي مستوى واعتمدت جميع مستويات الحكومة بشكل كامل على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم خدمات مساعدة الضحايا وإعادة الإدماج.

وكانت أغلب عمليات الإتجار بالبشر في الصومال مشتركة فيها **حركة الشباب المجاهدين،** وواصلت حركة الشباب ارتكاب الغالبية العظمى من الانتهاكات عن طريق الخداع واستخدام الإكراه والقوة واستغلال ضعف النساء والأطفال والتسلل إلى المدارس الدينية والمساجد، والإكراه أو المضايقة لكبار العشائر أو أفراد الأسرة، ومداهمات المدارس، وعمليات الاختطاف لتجنيد الضحايا وإجبارهم لاحقا بما في ذلك الأطفال الذين ينحدرون في الغالب من الجنوب وسط الصومال وكينيا في العبودية الجنسية، وأدوار الدعم العسكري، والقتال المباشر والزواج من مقاتلي حركة الشباب.

وفيما يتعلق بالعبودية الجنسية في الصومال من قبل المتجرين بالبشر، يعتبر الضحايا هم في المقام الأول من المناطق الجنوبية والوسطى في الصومال ويتعرضون للاتجار داخل البلاد لا سيما في بونتلاند وأرض الصومال في الشمال، وفي أرض الصومال تعمل النساء كموظفات ووسيطات ينقلن الضحايا إلى بونتلاند وجيبوتي وإثيوبيا لأغراض الاستعباد المنزلي أو الاتجار بالجنس بسبب الفقر وعدم القدرة على توفير الرعاية لجميع أفراد الأسرة.

[23]- US Department of State, 2021 Trafficking in Persons Report: Somalia, 2021, at: https://2u.pw/8YIqq

ولقد عرض النزاع الذي طال أمده وعدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والأزمات الإنسانية المتتالية النساء والفتيات الصوماليات إلى مستويات مرتفعة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، واصلت حركة الشباب إخضاع المناطق الواقعة تحت سيطرتها الفعلية باستخدام العنف الجنسي مع تصاعد التوترات السياسية.

وبلغت حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب ضد 400 فتاة و12 امرأة و7 فتيان قامت بها ميليشيات مختلفة من الجماعات المسلحة وحركة الشباب المجاهدين في إطار الإتجار بالبشر والعبودية الجنسية، وبينما تورطت قوة الشرطة الصومالية في 16 حالة وتورط الجيش الوطني الصومالي في 25 حادثة أخرى وكان يشعر الضحايا بأنهم في وضع الإتجار بالبشر وليست تصرفات صادرة عن الحكومة.[24]

وعلي الجانب الأخر فإن **ظاهرة تجنيد الأطفال** أحد أساليب الإتجار بالبشر شهدت تفاقما شديدا في الصومال، وهذا نتيجة قيام بعض الصوماليين بالتنازل عن طيب خاطر عن حضانة أطفالهم إلى الأشخاص الذين يشاركونهم الروابط الأسرية والروابط العشائرية وبالتالي يصبح هؤلاء الأطفال ضحايا للعمل القسري أو الاتجار بالجنس.

وفي عام 2018 حدثت في الصومال 1609 حالة خطف أي ما يقرب من خمسة أضعاف البلد الذي يحتل المرتبة التالية (جمهورية الكونغو الديمقراطية مع 367 حالة)، كما مثلت الصومال أكثر من ثلث (331) حالة من أكثر من 900 حالة اغتصاب تم التحقق منها وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضد الفتيات والفتيان.[25]

وبلغت معدلات التجنيد في الفترة الأخير واستخدام ما يقرب من 213 طفلاً (بينهم 12 فتاة) من قبل جميع الجهات الفاعلة سواء الشباب المجاهدين أو جماعات مسلحة اخري ما بين أبريل ويونيو 2020، و532 طفلاً (بينهم 12 فتاة) في الفترة ما بين يونيو وسبتمبر 2020، و426 طفلاً (بينهم 15 فتاة) بين أكتوبر وديسمبر 2020.[26]

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات موثوقة عن عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم في الصومال إلا أنه يقدر عددهم فيما بين 2,000 و3,000 طفل منخرطين في جماعات مسلحة مختلفة، كما أن حركة الشباب كانت تجبر مدرسي القرآن وغيرهم من المعلمين على إحضار تلاميذهم لكي يتم تدريبهم، ونتيجة لهذا أصبح وضع الأطفال في خط النار وقتلهم وتشويههم في سياق النزاع المسلح هو من بين أخطر انتهاكات القانون الدولي الذي يتوقع من جميع أطراف النزاع الالتزام به. ويعد استخدام وتجنيد الأطفال تحت سن الخامسة عشر بمثابة جريمة حرب.[27]

كما أثر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أواخر 2020 على 66 طفلاً (صبيان و64 فتاة) وتم اختطاف ما مجموعه 543 طفلاً، و288 من ضحايا القتل والتشويه، و601 من ضحايا التجنيد والاستخدام، و146 من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ونسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (74.3 في المائة)، والعناصر المسلحة المجهولة (12.5 في المائة)، والميليشيات العشائرية (4.35 في المائة)، والقوات المسلحة الاتحادية والولائية (8.9 في المائة).[28]

---

[24]- United Nations Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, Somalia, March 2021, at: https://cutt.us/F3d4v

[25]- Save Children, CHILDREN IN SOMALIA FACE SOME OF THE HIGHEST RATES OF GRAVE VIOLATIONS, Aug 2019, at: https://cutt.us/Vz98g

[26]- US Department of State, 2021 Trafficking in Persons Report: Somalia, 2021, at: https://2u.pw/8YIqq

[27]- Relief Web, Somalia: Recruitment of child soldiers on the increase, 2011, at: https://cutt.us/raOvN

[28]- Defence For Children International, Child recruitment in Somalia, 2019, at: https://cutt.us/ZYDtC

ثالثا: دولة جيبوتي .. النساء المهاجرات وأطفال الشوارع ضحايا الاتجار بالبشر في المقام الأول

أ. أسباب انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر في جيبوتي

يستغل تجار البشر الضحايا المحليين والأجانب في جيبوتي الرجال والنساء والأطفال وخاصة المهاجرين الاقتصاديين وغير المسجلين في كثير من الأحيان من إثيوبيا والصومال، والذين يعبرون جيبوتي طواعية في طريقهم إلى اليمن ومواقع أخرى في الشرق الأوسط ، ولا سيما المملكة العربية السعودية، حيث يتم استغلال هؤلاء المهاجرين في العمل القسري والاتجار بالجنس في وجهاتهم المقصودة، وهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين معرضون أيضًا لخطر متزايد بأن يصبحوا ضحايا الاتجار في نقاط العبور المختلفة ولا سيما اليمن كما يمر المهاجرون لأسباب اقتصادية عبر جيبوتي للعودة إلى بلدانهم الأصلية.[29]

بالإضافة إلى التدفق الكبير للمهاجرين استمرت الحرب الأهلية في اليمن في توليد تدفق عكسي للأشخاص من اليمن إلى جيبوتي؛ مهاجرون فروا طواعية أو رحلوا قسرا من عدن بشكل غير قانوني وأفاد العديد منهم أنهم تعرضوا للإيذاء الجسدي وربما كانوا ضحايا الاتجار. [30]

ب. أوضاع الإتجار بالبشر في جيبوتي

بحسب الإحصائيات الأخيرة التي قدرت في أواخر عام 2020 شرع ما يقرب من 160 ألف شخص في عبور البحر من القرن الأفريقي إلى اليمن، وخلال العقد الماضي عبر ما يقرب من 91،500 مهاجر إثيوبي جيبوتي، وأكثر من 300 مهاجر يوميا مما وضع ضغطا كبيرا على موارد الحكومة المحدودة بالفعل.

خلال عام 2020 سمحت الحكومة لحوالي 37500 شخص من جنسيات مختلفة بالدخول بحرية واللجوء وهي ممارسة تعود إلى بداية الحرب اليمنية في عام 2015، وقد عانى بعضهم من أنواع مختلفة من الاستغلال قبل وصولهم إلى جيبوتي، ونظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي طال أمده في إثيوبيا، واصل العديد من الرعايا الإثيوبيين بمن فيهم القصر غير المصحوبين بذويهم السفر سيرًا على الأقدام من إثيوبيا إلى جيبوتي إما لطلب اللجوء مع عائلاتهم أو لمواصلة طريقهم إلى بلدان المقصد في الخليج العربي، مما تسبب في زيادة عدد اللاجئين وزيادة عمليات الاتجار بالبشر والاستغلال الجسدي والجنسي.[31]

وكانت أكثر الفئات عرضه للإتجار بالبشر في جيبوتي هما النساء الجيبوتيات والمهاجرات وأطفال الشوارع، وفي بعض الأحيان كانت تفرض شبكات التهريب وبعض أعضائها إيجارات باهظة أو تختطف وتحتجز المهاجرين

[29]- US Department Of state, 2021 Trafficking in Persons Report: Djibouti, 2020, at: https://2u.pw/YIaI1
[30]- US Department Of state, 2021 Trafficking in Persons Report: Djibouti, 2020, at: https://2u.pw/YIaI1
[31]- Humanim, Realizing Children's Rights in Djibouti, at: https://2u.pw/RG0xw

العابرين لجيبوتي بمن فيهم الأطفال للحصول على فدية، ويجبر الآباء أطفالهم أحيانًا على التسول في الشوارع كمصدر دخل للأسرة.[32]

1. الأطفال المهاجرون والمحليون

ولا يزال **الأطفال المهاجرون والمحليون في جيبوتي** ولا سيما على طول طريق شاطئ سيستا عرضة للاتجار بالجنس، حيث ينخرط الأطفال في جيبوتي في أسوأ أشكال عمل الأطفال بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري وأحيانًا نتيجة للاتجار بالبشر، ويؤدي الأطفال أيضًا مهامًا خطرة في أعمال الشوارع.

كما يتم استغلال الفتيات الصغيرة بانتظام بسبب وضعهن كعاملات منازل، بالإضافة إلى ذلك يعيش العديد من الأطفال في الشوارع بالإضافة إلى العمل هناك ولا يتلقون أي مساعدة مما يعرضهم لخطر الإتجار بالبشر واستغلال العديد من الأطفال في عمليات التسول والعديد من الأعمال الأخرى التي تتجاوز قدرتها أعمارهم.

وعلى نحو متزايد يستغل المتاجرون المهاجرات في الاتجار بالجنس عند مواقف الشاحنات وفي المطاعم ودور الضيافة في بالبالا أحد أفقر أحياء جيبوتي، يقوم المتاجرون بمن فيهم أفراد الأسرة باستغلال الأطفال المحليين والمهاجرين في التسول والبيع القسريين، وقد يستغل المتاجرون العمال الأجانب بمن فيهم الإثيوبيون واليمنيون والهنود والباكستانيون والفلبينيون في الاتجار بالعمالة في قطاعي البناء والخدمات الغذائية وقد يجبر المهنيون الطبيون الكوبيون العاملون في جيبوتي على العمل من قبل الحكومة الكوبية.

2. العبودية الجنسية

وفيما **يتعلق بالعبودية الجنسية** من قبل المتجرين بالبشر فيتم استغلال النساء الجيبوتيات والمهاجرات وأطفال الشوارع في الاتجار بالجنس في مدينة جيبوتي وممر النقل بالشاحنات بين إثيوبيا وجيبوتي، وأوبوك، نقطة المغادرة والوصول الرئيسية لليمن. ويتم الإتجار بالنساء والفتيات المهاجرات في جيبوتي من خلال استغلالهم جنسيا أثناء عملهن كخادمات وكذلك إجبارهن على الاشتغال بالجنس لدفع مقابل إطلاق سراحهن، وتقع تقع بعض النساء والفتيات الجيبوتيات والمهاجرات ضحية العبودية الجنسية والعمل في بيوت الدعارة.[33]

ولا توجد إحصائيات خاصة بضحايا الإتجار بالبشر نظرا لأن السلطات في جيبوتي ليس لديها نظام يمكن أن يحدد بشكل استباقي ضحايا الاتجار بالبشر، وكانت أخر إحصائية تم تقديرها في الفترة ما بين 2011 و2013 والتي أوضحت أن أكثر من 16،500 مهاجرات صوماليات وإثيوبية في جيبوتي في عداد المفقودين.[34]

---

[32]- Idem.
[33]- One World, FEAR AND LOATHING IN DJIBOUTI, Dec 2015, at: https://cutt.us/uHki4
[34]- Idem.

التوصيات

في ظل استمرار انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر في دول القارة الأفريقية خصوصا مع تفاقم النزاعات والصراعات في الدول وتنامي الجماعات المسلحة وغيرها من الجماعات الأخرى التي تسعى إلى اختطاف اللاجئين والمهاجرين وغيرهم للإتجار بهم جنسيا، وما يترتب عليها من انتهاكات جسيمة مصاحبة لظاهرة الإتجار بالبشر، وكجزء من الحل تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في ختام دراستها عدد من التوصيات من أجل الحد من تلك الظاهرة وأثرها الحقوقية السلبية.

أولا: على الدول التي تعاني من تفاقم ظاهرة الإتجار بالبشر العمل على تأسيس وإقامة شراكة مع خبراء دوليين، وذلك لتوفير تدريب منتظم للقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون على الفروق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وعلى تجميع وتفسير الأدلة على جرائم الاتجار بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتتمحور حول الضحايا.

ثانيا: وضع آليه لنشر وتنفيذ إجراءات موحدة على نطاق واسع للموظفين الحكوميين لتحديد الضحايا المحتملين بشكل استباقي، لا سيما بين الفئات الضعيفة مثل المهاجرين أو الأيتام، ونقلهم إلى الرعاية.

ثالثا: تضافر الجهود الإقليمية من أجل توفير الدعم قدر المستطاع في البلاد للمهاجرين المستضعفين، بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملين، والاستمرار في تعزيز خدمات الحماية للضحايا من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية.

رابعا: على حكومات الدول الأفريقية محل الدراسة تحديداً، مراجعة وإنهاء وتنفيذ خطة العمل الوطنية الموسعة، والاستمرار في التنسيق مع المجتمع المدني لنشر الوعي بمكافحة الاتجار على الصعيد الوطني.

خامسا: ينبغي على الاتحاد الأوروبي بل والحكومات في جميع أنحاء العالم زيادة عدد أماكن إعادة التوطين والتأشيرات الإنسانية بشكل كبير للاجئين الضعفاء، الذين يواجهون صعوبات شديدة وقلة الآفاق في البلدان المجاورة التي فروا إليها في البداية لحمياتهم من مخاطر الإتجار بالبشر.

سادسا: توصى مؤسسة ماعت الحكومة الجيبوتية تحديداً، بضرورة توفير إحصائيات عن حالات ضحايا الإتجار بالبشر ووضع قوانين صارمة للحد من تلك الجرائم التي تخالف القانوني الدولي الإنساني والفصل بين إحصائيات المحتجزين وبين إحصائيات المعرضين للإتجار بالبشر نظرا لأنه يختلط في بعض الأحيان بين أصحاب الجرائم وغيرهم ممن تعرضوا للإتجار بالبشر والاحتجاز في مراكز غير قانونية.